بقميص خفيف وقامة فارعة، كان يعبر الشارع عائداً إلى أسرته، كانت الخطى تقوده ببطء، لاشيء يدعو للعجل، لكن صفو ذهنه مُلبد بهموم وتفاصيل يومه، كعادة أي يمني، استوقفه زميل له ليبادله التحايا والسلام، لم يسمع صوتاً يقرع في ذاكرته أجراس الخطر، كما لو أن القدر قد أقفل حواسه، لكن خارج نقطة النهاية، فتعدى مسار كتلة الحديد -التي عبرت الشارع أمام ذهول الناس- في لحظة لاتتعدى جزيئات من الثانية، وبين منطقة الوعي واللاوعي، يشعر بموجة من اللهب تلتهم ملابسه، لم يدرك منها سوى هالة حارقة بـ« حُمْرة« الخوف، تحلّق على كتفيه.. فما الذي يمكن أن يتذكره علي الحكيمي من لحظة فاجعة سقوط طائرة السوخوي22 في حي الكويت ظهيرة 19/ فبراير 2013م، كواحد ممن نجوا من الهلاك، وظلوا حتى الآن يعانون الاصابة..؟ وما الذي يسترجعه شهود العيان القريبون من تشظي لحظة الموت؟ وأين وصلت جهود التعويضات..؟ وفنياً ما الذي ستفرزه هذه الفاجعة، في قوائم المعايير والسلامة الجوية والطيران فوق أجواء الأحياء السكنية لنتحاشى تكرارها ما مكننا القدر..؟ هذا التحقيق سيسترجع باختزال ما جرى وما قامت به الدولة ممثلة في الجهات المعنية، لمعالجة شروخ لم تزل في ذاكرة الحيّ تتقد كوابيس بطعم الموت..

تحقيق / محمد محمد إبراهيم

التعويضات في صدارة أحاديثهم حين يتذكرون لحظة كارثة سقوط «سوخوي22»

مشاهد لم تبارح نفسيات أسر ضحايا حي الكويت

صفحةٍ من العام الجديد 2013م كانت صافية، لم تشهد سطراً برائحة الدم الذي شهده العامان 2011م و2012م في أزقة وشوارع وساحات حي الزراعة والكويت ، ومبتدأ شارع الرباط الذي ارتوى دماً ودموعاً في الـ(18) من مارس2011م يوم جمعة الكرامة، هذا المربع الذي تمرغ بدماء يمنية طاهرة تلاشى لونها القاني بين مسميات الصراع التي اجتاحت خارطة ثورة الشباب السلمية.. العام 2013م كان مُشرع الأمل، صافي الأفق من غمام الدموع والدماء.. وحدها طائرة السوخوي22، أنشدت للموت أغنيةً تراجيدية قسرية فأخطأها القدر مدرج الأمان، بعد أن أعطت شارة النزول، فخانها الأجل لتهوي على حيّ الكويت ومربع الموت المعهود الذي يعج بالبشر أطفالاً ونساءً، صبية وكهولاً.. فمنهم من احترق في سيارته التي أدركتها شظايا الموت الملتهبة، ومنهم من قضى على دراجته النارية، ومنهم من حمله جسد الطائرة بسيارته وأمتعته، إلى جوف عمارة تحولت إلى مطبخ للموتى.. وبؤرة تلهتم فرق الإنقاذ..

كان المصاب علي الحكيمي أحد ساكني حي الكويت واحدا من العابرين في مثلث المهبط القسري القاتل، لم يعد باستطاعته استرجاع ما حدث، بذاكرة صافية خشية من وخز الألم، بعد أن احترق جزء كبير من جسمه خصوصاً جنبه وساعده الأيسرين، وأطرافه السفلى.. كل ما يتذكره أنه أدرك بعد هنيهة من الوقت، أنه نجا من كتلة الطائرة السوخوي22 وما حملته معها من العمارتين اللتين اخترقتهما والشارع المكتظ الذي ذبحته قطعاً متجهة صوب عمارة عبدالخالق القمري، والمفجع في ذاكرته ويحاصره دائماً وسواس الخوف أنه لم يكن بعيداً، سوى بفارق خطوة أو خطوتين، لينجو من تلك الكتلة، لكنه لم يفلت من ألسنة اللهب ورائحة الوقود الحارق.. فقد طالته النيران من أسفل قدميه، حتى أعلى كتفيه، خصوصاً جانبه الأيسر..

يقول علي الحكيمي الذي زرناه في منزله وهو رهين العلاج: (كنت أمشي في الشارع، باتجاه بيتي القريب، صدفة قابلت زميلي، وبينما أنا واقف أسلم عليه وأحدثه، أدركت معه أن النيران تشتعل في ملابسي خصوصا قميصي الخفيف.. ورائحة البنزين تسري «فيني» وفي المكان، فاتجهت لا شعورياً نحو البيت بسرعة هارباً من النار، ولم أعد أدرك ما حولي، تخلصت من القميص أنا أفرُّ إلى البيت، والناس تتطاير من أمامي، ومن حولي، لكني لم أعد أتذكرهم إلا خيالا، وصلت البيت خلعت بقايا الجزمة والملابس المحترقة، وأسعفت لحظتها إلى المستشفى الجمهوري)

تفاصيل الفاجعة

هذه حالة واحدة من أصل 21 جريحاً جراء سقوط السوخوي22 في حي الكويت شارع الرباط الملتقي مع شارع الزراعة، التي أودت بـ(11) شخصاً بينهم نساء وأطفال.. لكن كيف كانت لحظة حدوث هذه الموتة أو باللفظ الشعبي (المصرَبة)؟..

كل شيء على ما يرام، قبل تلك اللحظة المشئومة بأقل من نصف ثانية.. المركبات كالعادة، تملأ الشارع المؤدي من وإلى جولة تقاطع الدائري الرباط - بؤرة أحداث جمعة الكرامة- واصلة ومارة من غرب مستشفى الكويت.. بائع الخضار مجاهد محمد حسن.. يمارس عمله اليومي الذي يسبق الظهيرة من كل يوم، وصاحب محل مستلزمات الأطفال ينتظر زبائنه، بينما مكتب السفريات (بن بريك) الذي ساق القدر موظفيه وموظفاته قبل فترة قصيرة للعمل في هذا المسار القدري، يؤدي عمله ككل يوم..

النساء داخل المطابخ تجهز وجبة الغداء بأمان كالمعتاد، والأطفال يتأهبون للخروج من المدارس.. وسوقُ البيضاوي غرب مستشفى الكويت يعج بالناس.. الساعة تقترب من الثانية عشرة والربع.. رفع المؤذن صوته بـ(الله أكبر) معلناً دخول وقت صلاة الظهر..دوى صوت اصطدام مرافق لـ(وريص) مزعج كطائرة فتحت حاجز الصوت على مقربة من الرؤوس، التفت الناس والعابرون في الشارع، مع صوت كالصاعقة يرعش الحارة بأسرها، وأمام بقالة طرابلس تقف طفلة خارج السيطرة أمام مشهد كارثي، لكتلة حديد تخرج من مكتب السفريات والسياحة (بن بريك) وتجتاز الشارع جنوباً مرتطمة بأربع سيارات مارة في الشارع بالاتجاهين..الكتلة تحمل معها بقسوة وجحيم تلك السيارات إلى بوابة العمارة المقابلة..كل ذلك على بُعد 100 متر من الطفلة التي صرخت لحظتها حتى كادت تفارق الوعي..

أحد شهود العيان الأقرب من عمارة القمري حيث يقابل مباشرة الركن الغربي للعمارة التي دخلت الطائرة من ركنها الشرقي، كما يبعد عن محل السفريات والسياحة الذي خرجت منه الطائرة بأقل من 10 أمتار فمحل الخضار في الفتحة الثالثة من مكتب السفريات، وهو صاحب محل الخضار مجاهد محمد حسن الذي يتذكر الفاجعة بلكنة الوجع قائلا: (كنت أنا وأحد زبائني نتبايع وهو «نبيل حمران»».. وفجأة شاهدت النيران تندلع من أمام بيت القمري، وأخذت تتسع بسرعة، مصحوبة بدخان أسود، والسيارات في الشارع أيضاً تحترق بنيران أكثر، تكاد تصل إلى محل الخضار، تزايدت الحرارة حتى كدت اختنق في المحل، أغلقت المحل بسرعة جنونية، النيران تقترب في الشارع بسبب السيارات التي بدأت تتفجر خزانات وقودها، حتى وصلت إلى لوحة المحل وخسرت كل ما في المحل، ولكن بعد أن هربت)..

> شروخٌ غائرة تعمِّر ذاكرة الحيّ وقصص برائحة الموت

محرقة

ما الذي حصل؟ سؤال أشعل الشارع والبيوت والحي كله، فجيعة وخوفاً من الخَسْف..إنها طائرة الموت تدخل المطابخ خاطفة أرواح النساء والأطفال وتعبر الشارع المكتظ محرقة أرواح العابرين وأجساد من نجا منها، وعلى حين غرة من ذهن طيار أعطى رادارات المطار شارة الهبوط ولكن إلى جوف موت محقق.. ليصير محكوماً بنفس مصير النساء والأطفال الذين قضوا شهداء، ليكون على الجهات المختصة قراءة تفاصيل الفاجعة التي غيبت مفاتيح الحقيقة كلها.. هذه المرة لم يكن السوق فارغاً بعد حرب ضروس، بل كانت المنازل تعج بالحياة وروائح الطعام تفوح لحظة ترنح طائرة حربية من طراز سوخوي 22 روسية الصنع على حي الكويت حيث ارتطم أحد أجنحتها ببيت الشريف غالب –الدور الثاني- بينما جناحها الآخر ينسف ركن الدور الثاني (سكن يحيى البعداني) لعمارة شاهقة حيث مطبخ البيت وتكشفه للملأ في صورة من الرعب..مرت الطائرة التي فقدت جناحيها لترتطم تحت فاصل الدور الثاني من خلف العمارة الكبيرة (8 أدوار تقريباً) متجهة جنوباً دخولا من الجدار الخلفي لمكتب سفريات يعمل فيه موظفون(رجل وفتاتين) الرجل و إحدى الفتاتين استشهدا في اللحظة، والفتاة الأخرى أصيبت بإصابة بالغة نقلت على أثرها للخارج..واصلت جثة طائرة الموت طريقها مجتازة الشارع صوب الواجهة الأمامية لعمارة العميد عبدالخالق القمري لتشتعل النيران في بيته، وفي بيت لطف الظبري المجاور له..لكن بيت القمري كان الأكثر تضرراً، حيث دمرت واجهته موغلة بسيارتين إلى الداخل ليشبّ الحريق ويعلو انفجار اسطوانات الغاز من المطابخ.. وتنشب بعدها حرائق الفجيعة في المنازل والشارع بينما جحيم الخوف يجتاح البيوت والأسر الآمنة..لتكون الحصيلة 11 قتيلاً وأكثر من (21) جريحاً بحروق خطيرة ومتوسطة..

> ارتياح من الإعمار، وشكوى من التعويضات، والجرحى بحاجة إلى رعاية أكثر

الانقاذ والتعويض

تظل الجهود الشعبية والانسانية في المجتمع مؤشراً إيجابياً، فقد سبق سكان الحي من اللحظة الأولى إلى إنقاذ الناس قبل أن تأتي الدولة وتشق معدات الدفاع المدني طريقها في زحام الظهيرة، فقد بادر سكان الحي والعابرون كل بما لديه، هرع الناس لإنقاذ من تطالهم ألسنة اللهب التي تتسع رقعتها في الشارع..

الجهات الرسمية –أيضاً- لم تدخر جهداً، في سبيل الإنقاذ حيث بادرت بأداء الواجب من الوهلة الأولى لإنقاذ المصابين ورعاية النازحين، ومواساة أسر الضحايا، وفي اللحظات التي لم تزل فرق الإنقاذ تنتشل الضحايا وتطفئ اللهب، أصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية توجيهاً بحصر الأضرار وصرف معونات عاجلة وتعويضات لأسر الضحايا، ومعالجة الجرحى، في المستشفيات اليمنية والنقل العاجل لمن تقتضي إصابته إلى خارج الوطن.. وبناء على ذلك شكلت أمانة العاصمة غرفة عمليات لمتابعة جهود الانقاذ والإيواء للأسر المتضررة التي وصل عددها إلى نحو 12 أسرة..كما شكلت لجنة فنية لحصر الأضرار وتقييم الخسائر لتعويض أسر الشهداء والجرحى والنازحين..

في زيارتنا الميدانية تابعنا سير العمل لبناء وترميم المنازل المتضررة، ووجدنا العمل جاري على قدم وساق، وأبرز ما يدل على الجهود الحكومية الجادة، إنه تم هدم منزل العميد علي القمري من ثلاثة أدوار، لإعادة بنائه من جديد ، وكان أكثر المنازل تضرراً في الحي استقرّت الطائرة بداخله، شب الحريق الأكبر فيه ما جعله آيلا للسقوط في أي لحظة، وكما أنه المنزل الذي قتل وجرح فيه عدد من أفراد فرق الإنقاذ ، في الزيارة قابلنا صاحب البيت العميد عبد الخالق القمري حيث أكد في معرض حديثه أن الدولة تحملت كل الخسائر وتبنت إعادة بناء منزله، وترميم المنازل الأخرى التي أصابتها الطائرة.

كما قابلنا في الزيارة كثيراً من شهود العيان وأسر الضحايا والمتضررين، فبعضهم يبدي ارتياحاً لما قدمته الدولة لأسر الضحايا والجرحى، معتبرين هذه الجهود لفتة كريمة وحرصاً إنسانياً من القيادة السياسية.. فيما البعض الآخر يعتبر أن الجرحى ظلموا جداً - حسب تعبير علي الوادعي- الذي أكد أن بعض الجرحى لم يحصلوا سوى على (200) ألف ريال، وبعضهم لم يحصل إلا على (100) ألف ريال، وهذه لا تكفي لعلاجات الحروق التي تظل لفترة طويلة جداً، وتتحول إلى تشوهات في الجسم..

وفي زيارتنا للأخ علي الحكيمي -أحد المصابين- أكد أن الدولة أعطت الجرحى معونات بسرعة غير متوقعة حيث دفعت (200) ألف ريال لكل جريح.. وحين سألناه عما خسره مقابل تكاليف العلاج حتى تلك اللحظة أوضح لنا أنه قد خسر نحو (300) ألف ريال..

الشريف غالب الذي يقع بيته خلف مكتب السفريات والسياحة، من جانبه عبر عن استيائه الشديد من قلة التعويضات، حيث أن الدولة صرفت له بدل سكن (500) ألف ريال،مطالبا الجهات المعنية بدفع تعويضات أخرى مقابل الأثاث والأضرار التي طالت البيت..

حجم الخسائر

مدير عام مديرية معبر مجاهد الخالدي وعضو لجنة حصر الأضرار، أكد أن الخسائر في الأرواح كانت هي الأهم قبل الأضرار المادية حيث استشهد في الحادث (11) شخصاً بينهم نساء وأطفال، وجرح نحو (21) آخرين ومن أفراد فرق الإنقاذ..أما الخسائر المادية فقد بلغت نحو (68) مليون ريال يمني..

موضحاً أن اللجنة قامت بصرف مبالغ المساعدات للأسر المتضررة سواء التي فقدت أفراد من الأسرة أو التي جرح منها أطفال أو نساء وتم نقلهم إلى المستشفيات،

كذلك الجرحى الذين أصيبوا أثناء أداء الواجب بواقع(200) ألف ريال لكل جريح، وكذلك(50) ألف ريال لكل أسرة شهيد ، كما تم بعد ذلك متابعة الجهات المختصة بأمانة العاصمة، والقيام بالإغاثة العاجلة للأسر النازحة..حيث رأت اللجنة صرف مبلغ (5000) ريال لكل أسرة نازحه لعدد 12 أسرة، ومبلغ (500) ألف ريال شهريا للكل لمدة ستة أشهر مقابل إيجارات..والمساهمة في الأثاث كإجراء أولي حيث سيستلم الكل مبلغ أجمالي خمسمائة ألف ريال مقدمة من المجلس المحلي بالأمانة .

وأضاف: ولم تكتف اللجنة بالمتابعة وتوزيع التعويضات فقط بل قامت بدور كبير في متابعة أحوال الجرحى في المستشفيات من خلال زيارات متعددة قام بها رئيس اللجنة الأخ حمود النقيب وأعضاء اللجنة، ولما فيه تعزيز المعنويات، وتلمس الحالات المصابة حيث تم الرفع إلى أمانة العاصمة بالحالات التي اقتضى وضعها وحروقها النقل إلى الخارج للعلاج..كما قامت اللجنة بفحص ملفات الضحايا والجرحى، مستكملة وثائقهم الصحيحة، وضمهم إلى قوائم شهداء وجرحى الثورة، ليعاملوا معاملة كريمة برعاية الدولة، أسوة بالشهداء والمدنيين الذين سقطوا خلال الأزمة عام 2011م..أما المنازل وما تعرضت له من دمار كلي وشبه كلي وطفيف فقد قامت اللجنة بالفحص والتقييم الفني للأضرار المادية، وكلفت مهندسين وأجهزة خاصة لفحص مدى الضرر الذي طال المنازل، بناء عليه سيتم الترميم للتي تحتاج إلى الترميم فقط، أما التي لم تعد قادرة على التحمل فسيتم هدمها وإعادة بنائها..

تحليل فني

فنياً أوضح اللواء طيار مُتقاعد عبدالله سالم المعمري أن أبرز مرتكزات جاهزية الطيار هي الجاهزية الذهنية والبدنية والفنية.. وهي التي تترتب عليها قدرة الطيار على التأكد من جاهزية الطائرة ليحقق النصر على الأرض قبل الجو..فأي طيار لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستلم طائرة وعليها ملاحظة ما لأنه خائف على حياته وحياة الناس، والنفس عزيزة..كما أن مهندس الطائرة لا يمكن أن يقدم جاهزية الطائرة للطيار وعليها ملاحظة ما باعتباره المسئول على الطائرة وسلامتها وجاهزيتها..

وأضاف المعمري: لا يمكن السماح للطيار بالطيران إلا بعد التحضير النظري للمهمة التي سيقوم بها بحسب البرنامج المعد له مسبقاً من قبل قيادته سواء كانت المهمة تدريبية أو قتالية أو استعراضية..أي طيار يقوم بمهمة ينبغي عليه أن يحضر للمهمة قبل يوم الطيران بيوم الأرض ثم يحضر نفسه بتقديم جاهزيته الفنية والطبية والنفسية 100%.. ومن ثم يستلم الطائرة من المهندس بعد معاينة سلامتها الفنية كاملة وأخذ إذن الإقلاع من برج المراقبة الذي يعطيه الإذن بناء على التنسيق الدقيق بين برجي المراقبة المدني والعسكري الضابطين للحركة الجوية على مستوى جميع الإتجاهات وعلى مدار 24 ساعة..

واستنتاجاً لمعطيات حادثة السوخوي22 يؤكد المعمري عدداً من الاحتمالات أقربها ما حدده معطى مستوى الدوران الثالث الذي كانت الطائرة قد وصلت له –أي الهبوط- إذ ربما تعرض الطيار لجلطة أو إغماء أخرجه والطائرة عن إرادة وتكتيك مهمة الهبوط..

زمن الاعتراف سيد الأدلة قد ولّى:

طبيبان وسبعة مساعدين قوام الطب الشرعي في اليمن

يعتبر الطب الشرعي أحد الطرق العلمية التي تقود إلى كشف غموض الجريمة بإظهار الأدلة والقرائن التي تساعده على كشف مرتكبي الجرائم.. ومع تطور الجريمة أصبح استخدام الطرق العلمية لاستخراج الحقائق ضرورياً، حتى في الجرائم التي يعترف بها حيث أن زمن "الاعتراف سيد الأدلة" قد ولى وحل محله الدليل العلمي الذي يُكون القاضي على أساسه قناعته في القضية المنظورة أمامه لان الدليل العلمي يقلل من هامش الخطأ لدى القاضي..

الثورة /نافع عبد الرقيب

ما هو الطب الشرعي؟

يعرف الطب الشرعي أو العدلي بأنه تخصص طبي يستخدم علوم الطب البشري لخدمة العدالة القضائية باكتشاف أو إظهار الدليل المادي في جرائم القتل والإيذاء والجرائم الجنسيّة وغيرها من الجرائم التي يكون لجسم الإنسان وإفرازاته علاقة بها أو عن طريق إثبات أو نفي صحة ادعاء في قضيّة معيّنة عندما يرتبط الإدعاء المزعوم بأمور طبيّة أو صحيّة.

ويطلق على الشخص الذي يمارس هذا العمل بالطبيب الشرعي وهو طبيب متخصص يستعان بمعلوماته وخبرته الطبية لخدمة العدالة عن طريق كشف غموض الجانب الطبي من القضايا المختلفة التي تُعرض عليه من قبل القضاء وهو بذلك يعد شاهداً فنياً محايداً أمام الجهة القضائية التي قامت باستدعائه أو تكليفه.

الأهمية

تنبع أهمية الطب الشرعي في كونه يكشف عن الكثير من الجرائم بعدما عجز التحقيق العادي عن الكشف عن ملابساتها ومرتكبيها حيث يعد أحد الطرق العلمية المستخدم في تشخيص الجريمة وفي تحديد الفعل الإجرامي ونتائجه لذلك فإنه يؤثر بصفة مباشرة على تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة وعلى التكييف القانوني للوقائع ويظهر ذلك جليا في حالة الوفاة بتحديد سبب الوفاة كأن يوجد شخص متوف عليه آثار اعتداء فالطبيب هنا من سيقول ان كان المتوفى هنا مات بسببٍ الاعتداء أو غيره.

النشأة

وعن ظهور هذا الطب في بلادنا أوضح القاضي شائف الشيباني - مساعد رئيس التفتيش القضائي بمكتب النائب العام، انه كان يتم الاستعانة بالأطباء بالمستشفيات الحكومية لبيان المسائل التي يصعب علي النيابة استجلاؤها بغير الرجوع إلى الطب مثل أسباب الوفاة وتحديد السن ونوع الإصابة وغيرها قبل الوحدة وبعد الوحدة صار لدا النيابة طبيبان احدهما في عدن لدى نيابة الاستئناف والآخر هنا في صنعاء في مكتب النائب العام ولم يكن حين ذاك إدارة للطب الشرعي ..

وأشار إلى أن تزايد الحاجة للطب الشرعي استدعى إلى تطوير هذا المجال فتم تكوين إدارة الطب الشرعي بعد عام 2000م في مكتب النائب العام يتبع الإدارة العامة للنيابات وتمارس هذه الإدارة عملها من الناحية الفنية باستقلال وفق ما يتم ندبها إليه.. بمعنى أن تقريرهم الطبي لا يحتاج لاعتماد من جهة أعلى ولا يسمح بالتدخل فيها بأي صورة كانت.. ليصل عددهم حاليا إلى تسعة أشخاص هم طبيبان متخصصان وسبعه مساعدين من ضمنهم طبيبتان تم تحديث الإدارة بهم وفقا لمقتضيات القانون وخصوصا في ما يلزم بفحص النساء..

التطوير

وأكد مساعد رئيس التفتيش القضائي بمكتب النائب العام أن هذه الإدارة تعمل وفق إمكانيات بسيطة جدا وتتطلب الأمر تطويرها إما إلى مصلحة الطب الشرعي والخبراء الفنيين على غرار مصلحة الطب الشرعي في مصر أو إلى مركز وطني للطب الشرعي كما في الأردن وبحيث تكون هذه المصلحة أو المركز ذات شخصيه اعتبارية مستقلة أو تابعة إشرافيا لجهة ما ويظل العمل فيها مستقلا..على أن تضم المصلحة أو يضم المركز الوطني كادرا مؤهلا من الأطباء والفنيون ولا سيما في ما يتعلق بفني المختبرات (السيرلوجي -الأنسجة- السموم- DNA) وغيرها إضافة إلى مهن أخرى يمكن الاستفادة منهم سواء في مجال الطب الشرعي أو تحقيق العدالة بكشف غموض جريمة ما ..

مهام الطبيب

يقول الدكتور عبد الرب العريقي - ثاني أخصائي في الطب الشرعي في اليمن، انه في السنوات الأخيرة شهد الطب الشرعي تقدما كبيرا جدا في المجتمعات المتقدمة وأصبحت الجرائم بالغة التعقيد والغموض الأمر الذي أدى إلى حدوث اهتمام كبير في الطب الشرعي ليساعد في كشف الجرائم الغامضة وذلك باستخدام الأدلة العلمية والدقيقة ..

وأكد الدكتور العريقي انه في بلادنا نستطيع القول انه لا يوجد طب شرعي بمعنى الكلمة وأننا لا زلنا نستخدم الوسائل التقليدية التي عفا عليها الزمن منذ قرون ولحسن حظنا أن أسلوب الجريمة لا زال تقليدا وبدائيا ولا يعني ذلك عدم وجود جرائم غامضة تحدث دون أن يتم اكتشافها بسبب تخلفنا في هذا المجال الهام والحيوي والذي يستخدم لغرض تحقيق العدالة التي هي أساس استقامة المجتمع..

وعن المهام التي يقوم بها أوضح الطبيب العريقي أن الطبيب العدلي يقوم بعدة مهام منها إجراء الفحوصات الطبية على المصابين في القضايا الجنائية وبيان الإصابة وصفتها وسببها وتاريخ حدوثها والآلة أو الشيء الذي استعمل في إحداثها ومدى العاهة المستديمة التي نتجت عن هذا الاعتداء. وتشريح جثث المتوفين في القضايا الجنائية وفي حالات الاشتباه في سبب الوفاة وكيفية حدوثها ومدى علاقة الوفاة بالإصابات التي توجد بالجثة.أضافه إلى إبداء الآراء الفنية التي تتعلق بتكييف الحوادث والأخطاء التي تقع بالمستشفيات وتقرير مسؤولية الأطباء المعالجين. وتقدير السن في الأحوال التي يتطلبها القانون أو تقتضيها مصلحة التحقيق والمثال على ذلك تقدير سن من المتهمين الأحداث أو المجني عليهم .وكذلك إجراء الفحوصات المخبرية مثل فحص الدم ومقارنة الشعر وفحص العينات المأخوذة من الجثث الناتجة عن إفرازات الجسم. و فحص واقعة الاعتداء الجنسي وإثباته أو نفيه..

القيمة القانونية

وحول القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي، يقول القاضي شائف الشيباني أن المبدأ العام في اللجوء إلى أعمال الخبرة الفنية أو الطبية سواء من قبل النيابة العامة أو قضاة المحاكم الجواز .. ويستثنى من هذا المبدأ حالات معينة منها ما أوجبته المادة رقم 208 من قانون الإجراءات الجزائية طلب تقرير الخبير، وذلك في ما يتعلق بمعرفة سبب الوفاة وطبيعة الإصابة وتحديد الحالة العقلية بالقدرة على الإدراك ومعرفة ماهية الأفعال للمتهم عندما يثور الشك لدى النيابة أو المحكمة إضافة إلى الحالة النفسية للشاهد وبيان سن المتهم أو المجني عليه عندما يكون مهما للقضية ..

مضيفا انه وفي جميع الأحوال لا يعتبر تقرير الخبير ملزما للنيابة أو المحكمة فيخضع لرؤية القاضي وهذا المبدأ هو نفسه الذي اقره قانون الإثبات في المادة 165 وما بعدها..أما في حالة اطمئنان المحكمة إلى التقرير تعتبر النتيجة التي توصل إليها الخبير أو الطبيب دليلا كاملا في المسألة التي يعينون عليها فيها وفقا لأحكام المادة 323 إجراءات جزائية التي تنصص على اعتبار تقارير الخبراء من أدلة الإثبات والمادة 175 من قانون الإثبات أيضا ..

وأشار القاضي إلى أن النصوص القانونية تؤكد أن الدليل الطبي الشرعي يعرض كغيره من الأدلة أثناء المحاكمة ويخضع تقدير قيمته للاقتناع الشخصي للقاضي ..والذي يحدد ما إذا كان الدليل يجيب على تساؤلاته معللا ذلك في ثنايا حكمة سواء اخذ به أم لم يأخذ.

الحاجة

وحول الاحتياجات لتغطية الجرائم الواقعة في بلادنا أكد مدير عام النيابات والتخطيط الأخ حميد على محسن باشا أهمية الطب الشرعي في إسناد القضاء بكشف غموض الجرائم واثبات أو نفي التهمة عن شخص حيث لم يعد بوجود الأدلة الاعتراف سيد الأدلة ..موضحا أن العدد الحالي لا يكفي ولا يغطي الاحتياجات في الحد الأدنى حيث انه يفترض تواجد طبيب ومساعد في كل محافظة خلاف المركز الرئيسي بمعنى تواجد 30 طبيبا ومثله مساعد طبيب وليس العدد المتواجد حاليا.

التبعية

وذكر عدد من المحامين أن تبعية الطب الشرعي للنائب العام لا تجوز كون النيابة العامة احد المدعين ..مطالبين بإيجاد هيئة مستقلة لهم تضم أيضا عددا من الخبراء الفنيين الذين يستعان بهم أثناء التقاضي أو الرجوع إليهم بأمور اختصاصية ذات طابع علمي..

بمعدل 6 حالات يوميا 44 حالة تشريح أجراها الطب الشرعي العام الماضي.

يشير تقرير صادر من مكتب النائب العام إلى انه خلال العام الماضي فقد عرضت على إدارة الطب الشرعي والنفسي (2211) حالة منها (2096) حالة فحص ظاهري و(71) حالة فحص لأمراض نفسية و(44) حالة تشريح..بمعدل 6 حالات يوميا ..

وبحسب النوع للحالات التي عرضت يظهر ان حالات الرصاص (866) هي أعلى الحالات المعروضة على الطب الشرعي في بلادنا يليها تحديد السن بـ(347) حالة و(164) حالة وفاة و(112) حالة لواط ومن ثم أمراض نفسيه بـ(71) حالة وحوادث المرور بـ(66) حالة و(46) حالة طعن و(32) حالة حروق وعشرين حالة شنق و(18) حالة كشف غشاء البكارة و(17) حالة تعذيب، وتوزعت البقية بين سقوط من علو وانفجار وانتحار وخطأ طبي والتماس كهربائي وغيرها.

أما بالنسبة لتوزيعها فقد تصدرت أمانة العاصمة عدد الحالات بـ(827) حالة (474) بتعز و (176) حالة بأب يليها عدن بـ(134) حالة والحديدة بـ(117) حالة ومحافظتي صنعاء والجوف بـ(98) حالة و ذمار بـ(78) حالة ومن ثم حجة بـ(61) حالة وعمران بـ(49) حالة ومحافظة المحويت بـ(40) حالة والبيضاء بـ(35) حالة وأخيرا الضالع بـ(20) حالة ومحافظتي حضرموت وريمه بعشر حالات لكل منهما وصعده ست حالات ومحافظتي لحج ومارب أربع حالات لكل منها وثلاث حالات لسيئون وحالتان في شبوه ..

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد إحالت (41) حالة والقضاء العسكري (21) حالة وحالة واحدة من محكمة الأموال العامة.

وكان الطب الشرعي قد شارك خلال الست السنوات الماضية في الكشف عن (16036) حالة منها (2211) حالة العام الماضي بنقص (447) حالة عن العام السابق ..وكان عام 2010 م قدم تقارير طبية عن (2139) حالة بنقص (235) حالة عن السنة التي سبقتها والتي نقصت عن سابقها بـ(198) حالة ..فيما كان عام 2007 م قد زاد على سابقه بـ(562) حالة.